

Distr.: General
25 September 2000
Arabic
Original: Spanish

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والخمسون

البند ١١٤ (ب) من جدول الأعمال

مسائل حقوق الإنسان: مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك

النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان

والحرية الأساسية

تعزيز إجراءات الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان بتعزيز التعاون

الدولي القائم على مبادئ اللانتمائية والحياد والموضوعية

تقرير الأمين العام

إضافة

المحتويات

الصفحة

٢ ثانيا - الردود الواردة من الدول الأعضاء

٢ كوبا

الردود الواردة من الدول الأعضاء

كوبا

[الأصل: بالاسبانية]

[١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٠]

- ١ - تولي حكومة جمهورية كوبا أهمية قصوى لاحترام مبادئ الموضوعية والحياد والالائقية في التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان.
- ٢ - لذا، فإنها تعتبر من واجبها شجب الواقع السائد في عمل أجهزة الأمم المتحدة وآلياتها المعنية بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، لأن السكوت من شأنه أن يحولنا إلى شركاء في عملية الاستغلال التي تتعرض لها هذه الأجهزة والآليات.
- ٣ - ففي السنوات الأخيرة، استفحلت عملية استغلال لجنة حقوق الإنسان وسواها من الأجهزة الحكومية الدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان لأغراض سياسية من طرف مجموعة صغيرة من دول الشمال الغنية والقوية، بغرض فرض وجهات نظر هذه الدول ومصالحها على البلدان النامية، أي على الأغلبية العظمى من سكان العالم.
- ٤ - وتسعى هذه الدول إلى فرض نموذج سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي وحيد يسهل سيطرتها على بلدان العالم الثالث. أما من يرفض الإذعان لتلك الإرادة فجزاؤه العقوبة والإمساخ وتفرض عليه جملة إجراءات من بينها قرارات تحمل إدانته، حتى ولو اقتضى ذلك ممارسة أقسى أنواع الضغط والابتزاز وأكثرها جوراً.
- ٥ - ففي السنوات العشر الأخيرة، تناول جميع القرارات التي اتخذت بشأن البلدان داخل لجنة حقوق الإنسان واللجنة الثالثة للجمعية العامة حالة حقوق الإنسان في بلدان الجنوب، وقدم معظمها من جانب بلدان الشمال. وكانت غالبية هذه الدول من القوى الاستعمارية القديمة أو قوى الاستعمار الجديد التي لا تزال "تشعر بالقلق" إزاء "مناطق نفوذها" التقليدية.
- ٦ - والواقع أن لجنة حقوق الإنسان تغافلت خلال الخمسين عاماً ونيف التي مضت على إنشائها عن إدانة أي بلد غني من بلدان الشمال الصناعية، رغم أن عددا لا بأس به من هذه البلدان مرشح لأن تطبق بحقه إجراءات خاصة ولأن يخضع لرصد دائم من جانب تلك الهيئة.
- ٧ - لكن الظاهر أن النصف الجنوبي من الكرة الأرضية هو المكان الوحيد الذي تنتهك فيه حقوق الإنسان. أما حكومات بلدان الشمال فيبدو أنها حصلت على حصانة كاملة في

ما تفعل. فأفطع ما يرتكب من انتهاكات بحق الأقليات والعمال المهاجرين والشعوب الأصلية والشرائح المحرومة في بلدان الشمال الصناعي تُقابل جميعها بالصمت. وتقدم مبررات للإجراءات والسياسات والمؤسسات السياسية التي تتسم بطابع عنصري ومعاد للأجانب بالغ الوضوح، بل ويسمح لها بالعمل والممارسة.

٨ - وتفتقر مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان التي يضطلع موظفوها بمهام بالغة الأهمية من قبيل دعم عمل آليات لجنة حقوق الإنسان، وإعداد ما يطلب من تقارير، وتقديم خدمات المشورة الفنية للبلدان النامية، إلى التوزيع الجغرافي المنصف الذي يمكنها من تمثيل مختلف الثقافات والحضارات والأديان والنظم القانونية والسياسية والفلسفية تمثيلاً كافياً.

٩ - ولا تزال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلاً عن الحق في التنمية، تحتل مكانة ثانوية في اهتمامات المجتمع الدولي، نتيجة قيام قلة من البلدان المتقدمة بفرض أولوياتها ومصالحها المهيمنة. وتظل تلك الحقوق غائبة عن جداول أعمال حقوق الإنسان، حيث تعطى الأولوية لتعزيز وحماية الحقوق المدنية والسياسية لما يسمى بالديمقراطية الليبرالية البورجوازية ويُعمد إلى فرض نموذج وحيد للديمقراطية.

١٠ - وتقل تدريجياً الأهمية التي توليها البلدان المتقدمة لأنشطة النهوض بحقوق الإنسان ومبادرات التعاون التقني والتثقيف بصفة عامة والموارد المخصصة لها، إذ تفضل هذه البلدان التركيز على اتخاذ إجراءات تأديبية ضد البلدان النامية. والنتيجة هي فرض مواجهة واستبعاد أي خيار حقيقي للحوار.

١١ - ويدعو إلى مزيد من القلق ما يبذل من محاولات لإضفاء الشرعية على ما يسمى "حق التدخل لأغراض إنسانية"، وهو مفهوم يتنافى وأحكام القانون الدولي العام المعمول به والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة نفسه.

١٢ - فبينما نشهد انحساراً في الموارد التي تخصصها البلدان المتقدمة للمساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من أشكال التعاون الدولي الهادف إلى تنمية بلدان الجنوب، يُعمد إلى تهديدنا بإمكانية التدخل العسكري لأغراض "إنسانية". إن تفجير القنابل وإطلاق الصواريخ لن يسفرا إلا عن وقوع مزيد من الكوارث واستفحال درجة الفقر، والمساعدة الإنسانية الوحيدة التي تحتاج إليها بلدان الجنوب هي تلك التي تمكنها من الوصول إلى الموارد والتكنولوجيات والأسواق التي تحتاج إليها في تحقيق تنميتها.

١٣ - إن حكومة جمهورية كوبا تعتبر أن من واجبها مكافحة هذه الاختلالات والاستفادة من أي منبر متاح للمناقشة من أجل الإسهام في توعية جميع الدول الأعضاء ومجموعة

المنظمات غير الحكومية إزاء ضرورة استبدال منطق المواجهة السائد بمنطق التعاون الحقيقي القائم على الحوار، وفقا للمفهوم الذي يدعو إليه ميثاق الأمم المتحدة وتبعاً للأحكام المنصوص عليها فيه.

١٤ - ولن تصبح حقوق الإنسان حقيقة شاملة إلا إذا روعيت أوجه الاختلاف التي تميز بين الكائنات والشعوب والخصوصيات التي يتسم بها كل منها. وإن سعي البعض إلى سيطرة وفرض أنماطه وقيمه ومصالحه إنما يؤدي إلى زعزعة تحمل النظام الدولي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان وتعريض مصداقيته للخطر.

١٥ - إن كوبا تؤكد من جديد استعدادها لأن تبذل قصارى جهدها من أجل تحقيق المهمة الملحة المتمثلة في تنفيذ إعلان وبرنامج عمل فيينا نصا وروحا، ولا سيما ما ورد فيهما من قرار بالمضي في تعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان انطلاقاً من مبادئ الموضوعية والحياد واللاانتقائية.